Al-imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)
مجلة العماد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
ISSN: 3106-0323
Volume 2 – Issue 1 – 2026
Pages 708-722

Political parties in Libya and their impact on the electoral process (1951-2014 AD)

Alham Nouri Al-Sharif *
Department of Geography, Faculty of Arts, Elmergib University, Libya
*Corresponding enalsharif@elmergib.edu.ly

الأحزاب في ليبيا وتأثيرها على العملية الانتخابية (1951-2014م)

إلهام نوري الشريف
قسم الجغرافيا، كلية الآدب الخمس، جامعة المرقب، ليبيا

Received: 14-03-2026; Accepted: 18-04-2026; Published: 06-05-2026

Abstract:
This research examines the evolution of political parties in Libya and their impact on the electoral process between 1951 and 2014. The study highlights that the Monarchical era (1951-1969) witnessed a fragile democratic experience characterized by political instability and foreign interference. During this period, parties were often dissolved shortly after formation due to regional fragmentation and low educational levels, leading to their formal prohibition in 1952. In contrast, the military era under Gaddafi (1969-2011) criminalized partisan activity, viewing it as a betrayal of democracy. This forced the political movement to operate from abroad through various organizations such as the National Front for the Salvation of Libya and the Libyan Constitutional Union, which aimed to overthrow the regime. Following the February 17 Revolution, the legal restrictions on political entities were lifted in 2012, resulting in the emergence of numerous parties like the National Forces Alliance and the Justice and Construction Party. The 2012 General National Congress elections utilized a proportional representation system for political lists, where national competence partially overshadowed tribal loyalties. However, the 2014 parliamentary elections shifted back to an individual candidacy system, excluding formal party representation. The study concludes that while post-revolution legislative changes encouraged political pluralism, the deeply rooted tribal structure and the legacy of institutional absence continue to challenge the stabilization of a modern partisan system in Libya.

Keywords: Libya, Political Parties, Electoral Process, Tribalism, February 17 Revolution.

الملخص
تبحث هذه الدراسة في تطور الأحزاب السياسية في ليبيا وتأثيرها على العملية الانتخابية في الفترة ما بين 1951 و2014م. وتوضح الدراسة أن العهد الملكي (1951-1969م) شهد تجربة ديمقراطية هشة اتسمت بعدم الاستقرار السياسي والتدخلات الخارجية. وخلال هذه الفترة، اندثرت الأحزاب بعد وقت قصير من تشكيلها بسبب التشتت الإقليمي وانخفاض مستويات التعليم، مما أدى إلى حظرها رسمياً عام 1952م. وفي المقابل، جرم العهد العسكري بقيادة القذافي (1969-2011م) العمل الحزبي واعبره خيانة للديمقراطية. وأدى ذلك إلى انتقال الحراك السياسي للخارج من خلال تنظيمات متعددة مثل الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا والاتحاد الدستوري الليبي، والتي هدفت إلى إسقاط النظام. وعقب ثورة 17 فبراير، رُفعت القيود القانونية عن الكيانات السياسية في عام 2012م، مما أسفر عن ظهور أحزاب عديدة مثل تحالف القوى الوطنية

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وحزب العدالة والبناء. واستخدمت انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م نظام التمثيل النسبي للقوائم السياسية، حيث غلبت معايير الكفاءة الوطنية جزئياً على الولاءات القبلية. ومع ذلك، عادت انتخابات مجلس النواب 2014م إلى النظام الفردي، مع استبعاد التمثيل الرسمي للأحزاب. تخلص الدراسة إلى أنه رغم التغييرات التشريعية بعد الثورة التي شجعت التعددية، إلا أن البنية القبلية المتجذرة وإرث غياب المؤسسات لا يزالان يشكلان تحدياً لاستقرار النظام الحزبي الحديث في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، الأحزاب السياسية، العملية الانتخابية، القبلية، ثورة 17 فبراير..

مقدمـــــــة

قد تشجع بعض النظم الانتخابية أو حتى تلزم قيام الأحزاب السياسية، بينما تعمل نظم أخرى من خلال المرشحين الأفراد فقط، كما تؤثر هذه النظم بعدد الأحزاب الفاعلة في الهيئة التشريعية وإحجامها وكيفية قيام الأحزاب السياسية لحملاتهم الانتخابية وسلوكيات القيادات السياسية، وتساعد أيضاً على ظهور التيارات المتباينة ضمن الحزب الواحد، وتتصارع فيما بينهما باستمرار، بينما تساعد نظم أخرى نحو توحيد كلمتهم ونبد الانشقاقات الداخلية، كما تدفع نظم الأحزاب إلى تشكيل التحالفات فيما بينها، وأحياناً أخرى قد تبتعد عن تلك الممارسة وتوفر بعض النظم الانتخابية حوافز للأحزاب السياسية لتوسيع قاعدتها الشعبية على أوسع نطاق، أو حصرها في نطاق القبيلة أو صلة القرابة [(1)].

ويتميز المجتمع الليبي بأنه مجتمع قبلي، فلم يكن في ليبيا أحزاب سياسية أو مؤسسات للمجتمع المدني، حيث تحكمها القبيلة بالأساس سواء في تولي المناصب أو توزيع الثروات، إذ أنها تلعب دور مهم في الحياة السياسية والاجتماعية، إن فهم طبيعة العمل الحزبي يتطلب العودة إلى السياق التاريخي الذي تشكلت فيه الدولة الليبية قبل عام 1951م، حيث ساهمت تلك الإرهاصات في رسم الملامح الأولى للكيان السياسي[2].

ورغم أن ليبيا في فترة العهد الملكي تمتعت بشيء من الديمقراطية وتكوين الأحزاب، إلاّ أنها تشردت واندثرت في وقت قصير وقد شهدت تلك الحقبة محطات مفصلية، لاسيما فترة حكومة محي الدين فكيني (1963-1964م)، التي مثلت قراءة تحليلية هامة في تطور السياق السياسي والتاريخي للعمل الحكومي في ليبيا [3]. كما جرم تكوين الأحزاب في عهد الجماهيرية، وتم اعتبارها خيانة وإجحاف للديمقراطية.

أما بعد ثورة 17 فبراير، فقد أصدر المجلس الوطني الانتقالي في 4 يناير 2012م تشريعات متعلقة برفع القيود التي تجرم تشكيل الأحزاب والكيانات السياسية، وسمح بالنشاط السياسي، وتم إصدار قانون تكوين الأحزاب، إلاّ أن مشكلة الأحزاب ظهرت وتشكلت قبل إصدار هذا القانون، وبالتالي تكونت دون قانون أو دستور ينظمها.

مشكلة الدراســـة:

- هل التكوين العشائري والقبلي لليبيا يمكن أن يشكل عائقاً في تكوين الأحزاب؟
- هل ستكون ليبيا قادرة على تجديد بنيتها الديمقراطية ونسقها الاجتماعي في ظل تكوين الأحزاب؟
- هل الحراك السياسي سيساهم في تغيير مفهوم السلطة؟ أم سيساهم في نقل السلطة من حزب إلى حزب آخر ومن شخص إلى آخر؟
- هل الفراغ السياسي في ليبيا وعدم وجود أحزاب سياسية سابقة هو السبب في أزمة ليبيا في الوقت الحالي؟

(1) اندرو وينولدز وآخرون، تعريب أيمن أيوب، أشكال النظم الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الطبعة الثانية، 2010، ص20.

[2] Salem, A. A. (2025). The historical context of the formation of the Libyan state before 1951. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 328-334.

[3] Al-Jaroushi, A. A. J. A. (2025). The government of Muhyiddin Fikini in Libya (March 1963–January 1964): An analytical reading in the political and historical context. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 748-757.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أهداف البحث:

1- معرفة المقومات الاجتماعية التي تعوق تطور ليبيا كالانتماءات العائلية والقبلية التي لازالت مسيطرة على أنماط التفاعل في المجتمع الليبي.
2- التعرف على مجموعة الأحزاب والقوى السياسية في ليبيا ومدى تأثيرها على العملية الانتخابية.
3- فهم عقلية التأمين الليبي اتجاه تصويته لمعرفة الحقيقة للولاء السياسي في ليبيا نحو القبيلة، المدنية، المليشيات، ولد البلاد.

منهجية البحث:

استخدمت الباحثة المناهج التالية:

1- المنهج الأصولي: الذي يدرس العوامل المؤثرة في الظاهرة السياسية.

2- المنهج التاريخي: ويتم من خلاله تتبع الظاهرة تاريخياً وتحليل نتائجها وأبعادها والوقوف على إيجابياتها وسلبياتها من خلال سرد نبذة تاريخية عن تغير نظم الحكم ووصولاً للانتخابات.

يعرف الحزب بأنه تنظيم لمجموعة من الأفراد أو جمع لعدد من الجماعات المتناثرة في إقليم الدولة، يعملون معاً من أجل السيطرة بالوسائل المشروعة على جهاز الحكم، وممارسة السلطة لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق الأهداف والمبادئ التي يعتنقونها، وبالتالي تظهر العلاقة الوثيقة بين الاحزاب والنظام الانتخابي والبرلماني، فالانتخابات العامة هي الآلية الديمقراطية لتداول السلطة، وإحداث التغيير العام في الجمع الديمقراطي[1].

ويؤثر اختيار النظم الانتخابية المختلفة في ماهية وتركيبة نظم الأحزاب السياسية وطريقة عملها، فالنظم الانتخابية التي تستمد عن طريق أحزاب السياسة لها برامج سياسية وايدلوجية واضحة العلم تعكس بشكل أفضل الرأي العام لمجموع المواطنين وتطلعاتهم من تلك المستندة على اعتبار عرقية أو محلية ضيقة، كما تعمل الاحزاب كعائق أمام تنوع الخيارات المتوفرة لتغير النظام عن طريق تعارض ادخال أية تغيرات قد تضر بمصالحها أو تمكن أحزاب أخرى منافسة لها من دخول المعترك السياسي[2].

وبالتالي يعبر الحزب تنظيماً ويرجع السبب في ذلك إلى أن نشأة الأحزاب كانت عبارة عن تنظيم لعملية الانتخاب ومحاولة تعريف الناخبين لمرشحيهم ودفع هؤلاء الناخبين علن طريق التنظيم إلى تدعيم مرشحي الحزب.

كما أن الأحزاب تقوم بوظائف أخرى لا تقل أهمية عن وظيفة الحكم، حيث تعلب الأحزاب دوراً هاماً في تكوين الرأي العام، كما تقوم بدور الوسيط بين المجتمع والسلطة[3].

وظائف الأحــزاب:

تقوم الأحزاب بوظائف عديدة سواء كانت في السلطة أو في المعارضة للوصول إلى الحكم أو التأثير على قرارات السلطة الحاكمة عن طريق تنظيم المعارضة والتي تعد من أهم وظائف الأحزاب.

وهذه الوظيفة ليست مجرد مجابهة من أحزاب الأقلية للحزب أو أحزاب الأغلبية ولكنها وظيفة محددة الأبعاد تقتضي من حزب المعارضة أن يقوم بتوجيه النقد للحكومة ويكون بهذا النقد مقروناً بالحلول البديلة، كما أن من وظائف الأحزاب توجيه المواطن الفرد وإنماء الشعور لديه.

أنواع النظم الحزبية:

يمكن تقسيم الأنظمة الحزبية من حيث عدد الأحزاب السياسية في الدولة إلى ثلاثة أنظمة رئيسية هي:

1 – **نظام تعدد الأحزاب**: وفي هذا النظام يفترض وجوب عدة أحزاب في الدولة تكون متقاربة مع بعضها في القوة وفي الأهداف والمبادئ السياسية للوقوف مع بعضها البعض، أي أنه لا يستطيع أحدها لوحده

(1) حسين البراوي، الاحزاب السياسية والحريات العامة، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة في حرية تكوين الأحزاب، حرية النشاط والحزب حق تداول السلطة، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ص587.
(2) اندرو وينولدز وآخرون، تعريب أيمن أيوب، المرجع السابق، ص185-186.
(3) نبيلة عبدالحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الكتاب الحديث، الكويت، ص72.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

استلام السلطة بمفرده بدون مشاركة أحزاب أخرى يتفق معها في أداء شؤون السلطة والحصول على الأغلبية في الهيئة النيابية.
ويعد هذا النظام الأكثر انتشاراً، حيث أن معظم دول العالم في الوقت الحاضر تأخذ به.
وتعدد الأحزاب السياسية في الدول الحديثة وكثرتها تكون إما نتيجة لانقسام بعض الأحزاب السياسية القائمة فيها، أو نتيجة لتشكيل أحزاب سياسية جديدة، ويعود ذلك لأسباب كثيرة منها ضعف الانضباط الحزبي والأخذ باللامركزية الإدارية والأيديولوجية أو الفكرية في كثير من الأحزاب السياسية.
وبالتالي فإن الاختلافات العنصرية والدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بين أبناء الدولة الواحدة هو السبب الرئيسي ومن أسباب ظهور نظام تعدد الأحزاب.
2 – **نظام الحزبيـن**: يفترض نظام الحزبين وجود حزبين كبيرين يتنافسان فيما بينها من أجل الوصول إلى السلطة.
وإن هذا النظام يقوم كنظام تعدد الأحزاب على أساس ضمان حرية التعبير عن الرأي وحرية المعارضة لجميع الاتجاهات السياسية في الدولة، وبالتالي لا يعارض وجود أحزاب صغيرة إلى جانب الحزبين الكبيرين وتكون في العادة ضعيفة التأثير في اتجاهات الرأي العام وقليلة الأهمية نسبة إلى الحزبين الكبيرين.

نشأة العمل السياسي:

تأسست الأحزاب السياسية في ليبيا منذ ولاية العثمانيين عليها، إلاَّ أنه كان بشكل محدود، بينما شهدت في السنوات التسع عهد الإدارة العسكرية البريطانية على إقليم طرابلس وبرقة، وفرنسا على إقليم فزان أكبر نشاط سياسي حزبي عرفته ليبيا في تاريخها، حيث تأسست في هذه السنوات العديد من الأحزاب والجمعيات الوطنية، وكانت كلها تدعو إلى المطالبة باستقلال ليبيا والوحدة والانضمام إلى الجامعة العربية. إن التحديات التي واجهت استقرار الأحزاب في تلك الفترة لم تكن سياسية فحسب، بل ارتبطت بجذور التنظيم الإداري للدولة الليبية؛ حيث تُشير الدراسات الحديثة إلى أن نجاح أي تحول ديمقراطي حزبي يتطلب وجود أسس متينة للامركزية الإدارية تتناسب مع طبيعة المجتمع، وهو ما افتقرت إليه الدولة الناشئة آنذاك مما أدى إلى صعوبة التنسيق الحزبي بين الأقاليم[1] .

النشاط السياسي في إقليم برقة:

برقة اسم يطلق على الإقليم الشرقي من ليبيا واشتهر هذا الاسم بعد الفتح الإسلامي وهو الساحل الممتد من المرج إلى بنغازي، وكان في قديم الزمان يعرف بسيرينايكا نسبة إلى دولة الاغريق في سيرين والتي تعرف الآن "شحات"، أو "قورينا"، وتمتد من امساعد على الحدود المصرية شرقاً قرية بن جواد غرباً على الساحل الليبي.
وأهم ما يميز أهاليها هو التجانس الاجتماعي حيث الاجتماع على القيادات الشعبية أو السياسية أو الدينية والكرم الأصيل والإيثار على النفس والتماسك بالعادات والتقاليد العربية.
ولد النشاط السياسي في برقة على هيئة تنظيمات وأحزاب وكان النشاط السياسي الوحيد الملحوظ في برقة يتمثل في إصرار زعماء البادية والحضر على مطالبتهم بالاستقلال وإنهاء الإدارة العسكرية الجديدة للبلاد، ونيل الاستقلال تحت رئاسة السيد ادريس السنوسي، وقد أدى هذا النشاط إلى تشكيل عدد من الأحزاب من بينها.
1 – **جمعية عمر المختار:** كانت في بادئ الأمر نادياً رياضياً تأسس في مصر 31 يناير 1942م حين كان أعضائها يتابعون باهتمام الأحداث في العالم العربي، وتم تجدد إعلان تأسيسها في بنغازي 4 أبريل 1943م، وفي خلال الفترة من 1944م إلى 1954م تحول إلى النشاط السياسي وتجلت في توجيه النقد إلى الإدارة العسكرية البريطانية، وتمكنت من السيطرة على الحراك السياسي والثقافي، وكان الوضع ملائماً لذلك، فقط نضجت لدى السكان كراهية للإدارة العسكرية البريطانية وكان قسم منهم يشكك في نوايا انجلترا بما يخص منح الاستقلال لبرقة.

[1] Shanaf, S. M. A. (2026). Pillars and foundations of administrative decentralization and their suitability for the administrative organization in Libya. Al-imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 62-80.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2 – الجبهة الوطنية البرقاوية: تأسست هذه الجبهة في اجتماع الزعماء قبائل السعادي في يوليو 1947م وكانت تضم شيوخ والقبائل وكان هدفها الاعتراف بالإمارة السنوسية وتشكيل حكومة دستورية على رأسها ادريس السنوسي ونقل الإدارة إلى أيادي البرقاويين في أسرع وقت.

3 – رابطة الشباب الليبي:

أسست هذه الرابطة بتوجيهها من رجال الأمير المعتدلين لكي يستقطب الشباب من جمعية عمر المختار، وكان أبرز قادتها السيد صالح بويصير ولكنها فشلت في مهمتها وانتهى دورها مع قرار الأمير محل الأحزاب وتمثل فيها الصراع بين جيل الوحدة الليبية وقدامى الموالين للقصر وأصحاب النظرة البرقاوية الضيقة.

4 – المؤتمر الوطني البرقاوي:

تأسس هذا المؤتمر سنة 1948م كي يوحد كل الحركات في مظلة واحدة تحت لواء الأمير وربما كان هدفه الحقيقي احتواء شباب جمعية عمر المختار الذين أصروا على البقاء خارجه والاستمرار في العمل السياسي تحت راية الجمعية من أجل استقلال ليبيا الموحدة.

ورغم الدور الذي لعبته هذه الأحزاب في الحياة السياسية في ولاية برقة من أجل استقلال ليبيا ووحدة أقاليمها الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان) إلاّ أن هذه الأحزاب والمنظمات السياسية، تم حلها بناء على قرار أصدرته حكومة ولاية برقة، ففي السابع من ديسمبر 1947م أعلن الأمير حل المنظمات في برقة بغية تنظيم الأحزاب البرقاوية وبذلك أصبحت جميع الأنشطة السياسية محظورة ماعدا تلك التي يمارسها المؤتمر الوطني البرقاوي الذي أصبح بمثابة الهيئة السياسية الوحيدة في ولاية برقة وأسندت رئاسته إلى السيد محمد رضا السنوسي شقيق السيد محمد ادريس السنوسي.

النشاط السياسي في إقليم طرابلس:

أخذت الحياة السياسية في إقليم طرابلس الاسقاط بعد قيام الإدارة البريطانية فيها مآخذ الأهالي يطالبون اعتراف السلطات البريطانية بحقهم بتشكيل الأحزاب وإعادة زعماء الطرابلسيين إلى أرض الوطن وأدى النشاط السياسي للطرابلسيين إلى تشكيل عدة أحزاب في فترة تتجاوز الخمس سنوات بالإضافة إلى الأحزاب التي ماتت في مهدها، فهذا الإقليم يتميز بتنامي مكوناته وتنافسها وتناحرها على مستوى العائلات والمناطق والعرقيات المختلفة جعل سطوة السلاطين والأمراء الذين حكموا طرابلس عبر السنين بالإضافة إلى وجود عدد من القيادات الدينية والاجتماعية المتقاربة في القدرات وسيطرة الفكر الصوفي على معظم مراكز العلم الديني ووجود عائلات منتقدة بسبب علاقاتها التاريخية بالخارج وتعارضها مع الأقليات الأجنبية في طرابلس، لكل هذه الأسباب لم تبرز في طرابلس زعامة سياسية تلتف حولها رجالات الإقليم وكانت الخلافات بين العائلات المعروفة بطرابلس والتي كان أبنائهم ينتمون إلى الأحزاب المختلفة تحول زمن دوام هذه الأحزاب وبدا واضحاً في أشهرها السياسي تشردم الحركات السياسية.

1 – الحزب الوطني:

تأسس هذا الحزب في طرابلس بزعامة السيد أحمد الفقيه حسن وهو من العائلات الطرابلسية العريقة سنة 1944م كتنظيم سري وتم الاعتراف به سنة 1946م، ولقد انبثق هذا الحزب عن أول نادي ثقافي يفتح في طرابلس باسم النادي الإداري، وكان هدفه الأساسي هو استقلال ليبيا موحدة كحت وصاية مصرية، إلا أن رفض أعضاء هذا الحزب يدعو إلى إمارة برئاسة ادريس السنوسي ونشب خلاف أدى إلى انشقاق أحمد الفقيه وتولى مصطفى ميزران رئاسة الحزب الوطني.

2 – حزب الجبهة الوطنية المتحدة:

أعلن تأسيس هذا الحزب رسمياً بتاريخ 10 مايو 1946م وأسندت زعامته إلى سالم المنتصر وضم الحزب عددا من وجهاء طرابلس وبعض المناطق القريبة منها مثل ترهونة وزوارة، ودعا هذا الحزب إلى استقلال ليبيا تحت زعامة ادريس السنوسي وله نشاط في هذا الشأن، غير أنه اشترط عدم توريث الزعامة بعد ادريس ثم نشأت خلافات أدت إلى انشقاق سالم من الحزب وأسس حزب آخر.

3 – حزب الكتلة الوطنية الحرة:

ظهر هذا الحزب للوجود مع انشقاق أحمد الفقيه حسن عن الحزب الوطني حيث أسسه هو وأخيه علي الفقيه حسن سنة 1946م وكانت ميول هذا الحزب إلى جمهورية وبالتالي رفض رئاسة ادريس.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4 – حزب الاتحاد المصري الطرابلسي:
مؤسس هذا الحزب عضوان انشقا عن حزب الكتلة الوطنية وهما الحاج يوسف المشرقي وعلي رجب، في ديسمبر 1946م ودعا الحزب إلى استقلال ليبيا تحت التاج المصري، ولم يلق هذا الحزب تجاوب في الداخل والخارج.
5 – حزب العمـال:
تأسس هذا الحزب تحت زعامة بشير بن حمزة بعد فصله عن حزب الكتلة الوطنية في سبتمبر 1947م وقد دعا إلى استقلال ليبيا تحت زعامة السنوسيين.
6 – حزب الأحـرار:
تكون هذا الحزب في فبراير سنة 1948م بزعامة الصادق بن زراع أحد وكلاء الحزب الوطني، دعا إلى استقلال ليبيا تحت إمرة اديس السنوسي.
7 – هيئة تحرير ليبيا:
تأسست هذه الهيئة بالقاهرة في مارس 1947م بزعامة السيد/ بشير السعداوي وبتأييد من الجامعة العربية، ودعت إلى استقلال ليبيا دون الاعتراف بزعامة ادريس مما أدى إلى عدم تجاوب أبناء برقة معها، ولكن بمرور الزمن اقتنع السعداوي بأهمية الدور السنوسي في المعادلة الليبية ودعا إلى استقلال ليبيا موحدة تحت إمارة سنوسية.
8 – حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي:
نتج هذا الحزب عن اندماج الحزب الوطني والجبهة الوطنية المتحدة في شهر مايو 1949م برئاسة بشير السعداوي، وكان لهذا الحزب حضور كبير من مناطق الإقليم وشارك في أو انتخابات نيابية.
إن النشاط السياسي في طرابلس وما حولها من مدن هو ظهور العديد من الأحزاب والمنظمات السياسية، إلاَّ أن السبب الرئيسي في مشكلة النشاط السياسي في طرابلس غياب الإطار الفكري الجامع؛ فكل الحركات هدفها بسيط وليس لها رؤية جامعة، وكانت هذه الأحزاب غير قادرة على إيقاظ الجماهير والمحافظة على ولائهم لأنها لم تكن مرتبطة بالجماهير بل تكتلت حول بعض الشخصيات، وقد أدى هذا إلى إخفاق المحاولات للتوحيد بين الأحزاب الثلاثة الأكثر أهمية وهي الحزب الوطني والجبهة الوطنية والكتلة الوطنية، ويرجع ذلك إلى المنافسات الشخصية بين الزعماء والخلافات بين العائلات التي كان أبناؤها ينضمون إلى الأحزاب المختلفة تحول دون توحيد هذه الأحزاب، وبالتالي تضعف من الحكة في سبيل الاستقلال.
النشاط السياسي في إقليم فـزان:
بالنسبة لولاية فزان قامت السلطات الفرنسية بمنع الأحزاب والهيئات الثقافية والاجتماعية وادعت أن فقر السكان وتخلفهم هو الذي حال دون انشغال الناس بالسياسة، ورغم معارضة السلطات الفرنسية ظهرت جمعية سرية للوجود سنة 1946م برئاسة الشيخ عبد الرحمن البرقولي، إلاَّ أنها اكتشفت من قبل السلطات الفرنسية سنة 1947م فألقت القبض على بعض أعضائها وبذلك توقف نشاطها مؤقتاً وكانت فرنسا تهدف إلى استقطاع فزان عن ليبيا وضمها إلى ممتلكاتها الأفريقية، فعملت أيضاً على منع إنشاء فروع الأحزاب الطرابلسية في فزان.
ساهمت الأحزاب السياسية الليبية قبيل الاستقلال مساهمة رائدة في توحيد صف الليبيين وشد عزائمهم، ولعل مبايعة كافة الأحزاب السياسية للسيد محمد ادريس السنوسي في 16 سبتمبر 1944م يشير بشكل واضح إلى الدور الإيجابي الذي لعبته الأحزاب والجمعيات الوطنية من أجل وحدة ليبيا واستقلالها.
وإعلان الاستقلال في ديسمبر 1951م وصدر قانون الانتخابات الذي أقرته الجمعية التأسيسية، صدر يوم 19 فبراير 1952م كموعد للاقتراع العام في أول انتخابات برلمانية بعد الاستقلال وكانت الوحيدة التي جرت على أساس حزبي، وأخذت الأحزاب والهيئات السياسية تسعى للحصول على تأييد الناخبين، وقد نادت كل الأحزاب بالحفاظ على وحدة ليبيا والمناداة بالسيادة والتحرير من الاحتلال الأجنبي بالإضافة إلى تطور التعليم والصحة والقضاء على البطالة.
إلاَّ أن هذه الانتخابات تأثرت بالتدخلات الحكومية من حيث مؤازرة الحكومة للعناصر الموالية لها، وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز الحكومة بأغلبية ساحقة من المقاعد.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أي تدخل أجهزة الدولة في الانتخابات والتلاعب في نتائجها في بعض المناطق التي يقل فيها الوعي الشعبي ومستوى التعليم، أدى ذلك إلى اضطرابات كثيرة بعد انتخابات مجلس النواب وتصادمات بين الحكومة وبعض أعضاء الأحزاب والتي كان من نتائجها إلغاء الأحزاب السياسية، ولقد سبق قرار حل جميع الأحزاب في ليبيا في فبراير 1952م قرار آخر أصدرته حكومة ولاية برقة قبيل استقلال ليبيا والقاضي بحل جميع الأحزاب والجمعيات السياسية في الولاية، فحلت جميع الأحزاب السياسية في ولاية برقة بما فيها جمعية عمر المختار التي لعبت دوراً رئيسياً في الحياة السياسية من أجل استقلال ليبيا ووحدة أقاليمها (برقة، طرابلس، فزان)، وكون المؤتمر الوطني البرقاوي الذي أصبح بمثابة الهيئة السياسية الوحيدة في ولاية برقة لكنها لم تكن حزب بالمعنى المفهوم.

وبالتالي أصبحت الانتخابات مقصورة في الدورات البرلمانية الثانية على أساس فردي حيث اقتصرت على كونها ذات طابع إقليمي قبلي أو مصلحي وبالتالي لم تستطع استيعاب معظم فئات الشعب، وقد كانت عادة ما تؤدي إلى فوز أنصار الحكومة وخاصة في مدن وقرى الدواخل، بينما يفوز أنصار المعارضة وخاصة المرشحون في بعض المدن الكبرى الأخرى.

كما أن قرار إلغاء الأحزاب من قبل الحكومة لم يكن بمنطق العداء للحزبية، إنما كان من أسبابه بأن العمل الحزبي ما زال مبكراً على دولة ليبيا الوليدة وعلى شعب يعاني من الفقر والجهل والأمية، وبأن الأحزاب قد تؤثر سلباً على الوحدة الوطنية وبناء مؤسسات الدولة الوليدة فانعدمت العلاقة بين الحكومة والشعب وضعف الشعور الشعبي بالانتماء الوطني والانجرار نحو الانتماء القومي، وقد كان هذا الإلغاء مؤقتاً وسيسمح بعودة نشاطها بعد هدوء الحالة الأمنية ولكن النظام الملكي ارتكب خطأ كبير في عدم السماح باستئناف الأحزاب نشاطها وبذلك فشلت تجربة النظام الحزبي في ليبيا في نظام الحكم الملكي.

النشاط السياسي في العهد العسكري:

كان الحراك السياسي في عهد القذافي حركاً خارجياً يسمى بالمحراك المعارض أو الضعيف، حيث قامت المعارضة الليبية في الخارج بتشكيل تنظيمات متعددة في الفترة من 1975م – 2005م أطلق عليها أسماء أخرى غير اسم (الحزب) واختاروا لها أسماء أخرى (الحركة، التجمع، الجبهة، التحالف القومي وغيرها)، وكانت تجربة تنظيمهم لأنفسهم في الخارج تعد من أهم المحطات في تاريخ ليبيا السياسي كون المعارضة الليبية في الخارج بمستوياتهم المتعلقة التعليمية المتعددة وأجيالهم المختلفة وتنظيمات سياسية مختلفة، وتعدد أفكار المنتسبين إليها وتنوع اجتهاداتهم، وبحكم طول سنوات العمل وتواصلها.

1 – الحركات السياسية في فترة السبعينات:

ـ التجمع الوطني الليبي:

قام مجموعة من الضباط الوحدويين الأحرار من ضباط الجيش الليبي بعد ست سنوات من قيامهم بها أن يثوروا عليها وأن يصححوا مسارها في أغسطس 1975م ومنه الرائد عمر المحيشي وبعد المنعم الهوني وبشير الهوني وعوض حمزة.

واعتبرت هذه المحاولة انشقاقاً عن الثورة وليست انقلاباً ولم تنجح المحاولة فهرب الرائد عمر المحيشي إثر اكتشافها إلى تونس ومنها إلى القاهرة في فبراير 1976م، وأعلن الرائد عمر المحيشي في سبتمبر 1976م عن تأسيس التجمع الوطني الليبي، وهذا أول تنظيم معاصر يتأسس ضد النظام مع مجموعة من السياسيين الليبيين المتواجدين في الخارج، ثم انتقل إلى المغرب في يونيو 1980م.

كانت أهم اصداراته صحيفة صوت الشعب الليبي وكذلك مجلة الجهاد والتعاون مع الحركة الوطنية الليبية، وقد شارك التجمع في محاربة النظام عبر البرنامج الإذاعي الذي بثته من إذاعة الشرق الأوسط.

ـ الحركات الوطنية الديمقراطية الليبية:

تضم هذه الحركة أغلب التيارات الفكرية المعتدلة، وقد تأسست في أبريل 1979م، وتتمثل في القوى السياسية والعقائدية التي تقبل بالحوار الوطني وأساس للعدالة والمساواة، وبالتالي فإنها لا تميل إلى جهة أو فئة معينة وليست حزبا سياسياً متبنيا فكرة أو توجها.

وكانت أهم إصدارات هذه الحركة مجلة صوت ليبيا وكانت أهدافها إسقاط النظام وإقامة نظام ديمقراطي مستند على مؤسسات دستورية تحميها سيادة القانون واحترام المواثيق الدولية، وبناء علاقات متينة مع العالم العربي والعالم الإسلامي والدولي، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيره ودعم السلام العالمي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ـ الجماعة الإسلامية الليبية:
تأسست الجماعة الإسلامية الليبية في نهاية السبعينات 1979م وكانت أهم أهدافها إزالة النظام الحالي وإقامة نظام إسلامي راشد بدلاً منه ويعتبر ذلك واجباً شرعياً يجب القيام به.
كما أنها تعمل على نشر الوعي الإسلامي والدعوة إلى وحدة المسلمين ونبذ للخلافات والقضاء على أسباب الفرقة، تؤمن بأن ليبيا جزءا لا يتجزأ من الأمة الإسلامية وتتأثر وتتفاعل سلباً أو إيجاباً بما يدور فيها من أحداث وقضايا، كما أنها تؤمن بالإسلام دين ودولة وتشريعاً دستورياً وفكراً وتنظيماً. وأهم إصداراتها مجلة المسلم وتناولت قضايا هامة كالحل الإسلامي والصحوة الإسلامية وتبعية الأمم، وحاربت الاتجاهات المضادة للإسلام والاشتراكية والشيوعية والنومية وغيرها.
الحركة الإسلامية الليبية:
رغم أن فكرة هذه الحركة تعود إلى السبعينات إلاَّ أنها برزت في أوائل الثمانينات، حيث اتخذ الأخوان المسلمون الليبيون مع عناصر إسلامية لا تنتمي إلى الإخوان المسلمين وأسسوا معاً عملاً إسلامياً موحداً تحت اسم الحركة الإسلامية الليبية 1980م.
الجبهة الليبية الوطنية الديمقراطية:
تكونت هذه الجبهة من ائتلاف مجموعات عديدة بعضها سياسية وبعضها ليبيرالية، وتم تأسيسها في أواخر أغسطس في عام 1980م، وشكلت هذه المجموعة لجنة عمل تحت اسم لجنة ليبيا الديمقراطية كانت مهمتها الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وصدر العدد الأول عن مجلتها المركزية الوطن في سبتمبر 1980م.
الحركة الوطنية الليبية:
تم تأسيسها في ديسمبر 1980م وتعتبر امتدادا لتيار الوطن القومي التقدمي الذي ظهر في أوائل الخمسينات على يد حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، ومن أهدافها إحلال البديل الوطني الديمقراطي والذي لن يتحقق حسب وجهة نظر الحركة إلاَّ عبر تحالف التيارات السياسية والقوى الوطنية التي تؤمن بحركة الرأي وحرية العمل السياسي المنظم، وأصدرت الحركة مجلتها الرئيسية حدوث الطليعة ونشرت دورات اختبارية وأسست إذاعة صوتية باسم صوت الحركة الوطنية الليبية.
التجمع الديمقراطي الليبي:
يعد المؤتمر الوطني الذي عقد في 1981 بين التنظيمات (التجمع الوطني الليبي) و(الحركة الديمقراطية الليبية) تم دمج التنظيمات في تنظيم سياسي نضالي تحت اسم (التجمع الوطني الديمقراطي الليبي) ولا زال هذا التجمع يحمل نفس الاسم إلى الآن ويعتبر "صوت ليبيا" هو الصوت الإعلامي الرئيسي للتجمع.
الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا:
أعلن محمد المقريف سفير الهند سابقاً مع فريقه في 7 اكتوبر 1981م عن تأسيس كيان وطني يكون بمثابة تيار شعبي يضم كافة ألوان الطيف السياسي الليبي، وكان هدفها هو التخلص من حكم القذافي.
الاتحاد الدستوري الليبي:
يرى الاتحاد الدستوري الليبي الذي تأسس في اكتوبر 1981م أن ليبيا هي الدولة الملكية التي تأسست 1951م وانتهت بالانقلاب العسكري 1969م باعتبارها دولة الدستور الذي تم وضعه من الجمعية الوطنية التأسيسية شمل كل القطاعات الشعبية في ليبيا وأشرفت عليه هيئة الأمم المتحدة، ويرى الدستور لا غنى عنه لبناء دولة عصرية.
منظمة تحرير ليبيا:
أعلن تأسيسها في القاهرة في 1982م على يد الأستاذ عبد الحميد البكوش، ومن أهدافها إسقاط النظام وإقامة نظام ديمقراطي دستوري لحماية حريات وحقوق المواطنين وحرية وضع القوانين بأسلوب حضاري وحرية اختيار الحكام.
وقد أصدرت منظمة تحرير ليبيا نشرة "تحرير ليبيا".
حزب التحرير:
كانت أهداف هذا الحزب هو إعادة الخلافة الإسلامية لحل قضايا الأمة الإسلامية، وأصدر حزب التحرير عدة نشرات منها التحرير، حيث تناولت أحداث ووقائع مختلفة

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

منظمة البركان الليبي:
تهدف هذه المنظمة إلى إسقاط النظام وإقامة حكم ديمقراطي دستوري يضمن حريات المواطن، وقد تأسست في أواسط الثمانينيات، ويرى مؤسسوها أن النظام لن يسقط إلاَّ بالعنف؛ لذلك ركزوا نشاطهم حول الأعمال الفدائية أفراداً ومؤسسات، إلاَّ أن هذه المنظمة لم تعلن عن قادتها ومؤسسيها وأفرادها.
التنظيم الوطني الليبي:
أعلن تأسيس التنظيم الليبي في مارس 1985م على يد المجموعة المنشقة عن منظمة تحرير ليبيا، وأصدر التنظيم الوطني الليبي نشرة إخبارية بعنوان "النشرة" وأخرى بعنوان "أبناء ليبيا"، وثالثة بعنوان "شباب ليبيا".
حركة الكفاح الوطني الليبي:
وهي جيش الإنقاذ الوطني الليبي الذي غير اسمه في يوليو 1985م إلى حركة الكفاح الوطني الليبي بعدما قرر أن يوسع دائرة نشاطه ليشمل الجانب المدني والعسكري، وكانت أهم أهدافها الإطاحة بالنظام القائم وتأسيس حكم وطني ديمقراطي وبناء أهم منشوراته "الكفاح" وقد اصدر العدد الأول في أغسطس 1985م.
وتؤمن الحركة أن إزالة النظام يعتبر مجرد خطوة على الطريق وليست هدفها النهائي.
منظمة السابع من أبريل:
تتبنى هذه المنظمة العمليات الفدائية كأسلوب للمقاومة ضد النظام في ليبيا، أي أنها تؤمن بمواجهة العنف بالعنف.
حركة النضال الشعبي الليبي:
تم تأسيس هذه الحركة في مارس 1986م وكانت توقع بأسماء عديدة منها أحفاد عمر المختار والنضال والرفض.
ومن أهم أهدافها إحلال البديل الديمقراطي وإسقاط النظام القائم، ومن إصدارات هذه الحركة مجلة "الأحفاد" وقد نشر العدد الأول منها في أبريل 1986م.
الهيئة الليبية للخلاص الوطني:
تأسست الهيئة الليبية للخلاص في يوليو 1986م وقامت هذه الهيئة بتشجيع الشعب الليبي على اختيار جمعية أو نجلس تأسيسي وطني يتولى وضع وصيانة دستور للبلاد لبناء دولة عصرية، ولا يتم ذلك إلاَّ بإسقاط النظام.
ومن أهدافها بناء علاقات متينة مع الدول العربية أساسها احترام السيادة الوطنية والمواثيق الدولية.
وقد حُلت أو جُمدت هذه الهيئة بعد تخلي مؤسسها عنها 1987م وذلك بعد نيتهم العودة إلى ليبيا إلا أنهم لم يعودوا في تلك الفترة ولم يواصلوا نشاطاتهم السياسية.
التحالف الوطني الليبي:
بدأت فكرة التحالف الوطني الليبي في أوائل السبعينات وظهرت مبادرة لتأسيسها في بداية 1983م لتضم كافة التنظيمات بمختلف اتجاهاتها الفكرية والسياسية وهدفها إسقاط النظام وإقامة نظام ديمقراطي بدلاً منه.
وفي البداية استجابت ثلاثة فصائل لمبادرة التحالف، وتم توقيع أو بيان تأسيسي في 7 أبريل 1986م، وهذه التنظيمات هي الحركة الوطنية الليبية والجبهة الليبية الديمقراطية وحركة الكفاح الوطني الليبي.
أما التنظيم الوطني الليبي فقد شارك في الاجتماعات الأولى لتأسيس التحالف إلاَّ أنه لم يوقع على بيان التأسيس وانسحب فيما بعد.
كما شارك في التحالف شخصيات مستقلة استمر بعضهم وانسحب الآخر في أوقات لاحقة. كما انضم إلى التحالف بالإضافة إلى الفصائل الثلاثة كلٌّ من الحزب الديمقراطي الليبي والهيئة الوطنية للخلاص الوطني وجيش الإنقاذ الوطني الليبي وحركة النضال الشعبي الليبي والتجمع الوطني الديمقراطي الليبي، وانضم التنظيم الوطني الليبي مرة أخرى إلى التحالف، بالإضافة إلى عدد من المستقلين.
وواجه التحالف الوطني الليبي صعوبات ومشاكل كثيرة.
وفي النهاية ظلت سبع منظمات في التحالف هي الحركة الوطنية الليبية والجبهة الليبية الوطنية الديمقراطية وحركة الكفاح الوطني الليبي وجيش الإنقاذ الوطني الليبي والهيئة الليبية للخلاص الوطني وحركة النضال الشعبي الليبي والحزب الديمقراطي الليبي والتنظيم الوطني الشعبي الليبي، بالإضافة إلى عدد من المستقلين.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مجموعة الديمقراطيين الليبيين:
صدر في القاهرة بيان باسم مجموعة الديمقراطيين الليبيين وذلك في فترة 1987م.
حـزب الأمـة:
تأسس حزب الأمة في 25 ديمسبر 1987م وحُلَّ بعد فترة قصيرة من الإعلان عنه.
الجيش الوطني الليبي – القوات المسلحة للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا:
تأسست قوة مسلحة في 26 يونيو 1988م تحت اسم الجيش الوطني الليبي – القوات المسلحة للجهة الوطنية لإنقاذ ليبيا مكونة من القوات الأصلية للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا والتي تعرف بـ قوات الإنقاذ والضباط والجنود الذين أسروا في تشاد.
منظمة النضال القومي الديمقراطي الليبي:
تأسست في 11 يونيو 1988م وكان هدفها إسقاط النظام وإحلال البديل الديمقراطي، ويساعد هذا النظام على تحقيق الاستقرار أكثر من نظام تعدد الأحزاب، فعند الأخذ به يكون الفوز لأحد الحزبين الكبيرين بأغلبية أعضاء المجلس النيابي، بينما لا يكون للحزب الآخر إلاَّ أقلية فيه.
والسبب الرئيسي لقيام نظام الحزبين العوامل الخاصة بالدولة ذاتها كالعادات والتقاليد والتطور السياسي والتكوين العنصري والأهداف الوطنية، بالإضافة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية وطريقة الانتخاب المتبعة في الدولة.
3 – نظام الحزب الواحد:
إن الدولة التي تأخذ بنظام الحزب الواحد تتطلب أخذ حزب سياسي واحد يحتكي فيها النشاط السياسي وممارسة السلطات العامة ويتمتع الجميع بالامتيازات، فالحزب هو المسيطر على الحكومة جميعاً، أما أعضاء بالحزب وأما مترشحي الحزب. وبالتالي يسوى رأي الحزب في البرلمان ولا يسمح لأي رأي معارض لا في البرلمان ولا خارج البرلمان.
فالنظام الحزبي الواحد في رأي الموالين تكليف نخبة قيادية وزعماء سياسيين وإداريين أكفاء ومؤهلين لإدارة شؤون الدولة ويساعد إقامة الرابطة بين الحكام والشعب، أما المعارضين له فيروا أن هذا النظام ما هو إلا نظام جديد لنظام سياسي قديم.
الحركات السياسية في التسعينات:
1 – الحركة الليبية للتغيير والإصلاح:
تشكلت هذه الحركة في فبراير 1994م على يد مجموعة من المنشقين عن الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، ويرجع انشقاق هذه المجموعة إلى اهتمام الجبهة بالمشاريع السياسية الكبيرة وإهمال مشاكل الجبهة الداخلية.
وتسعى هذه الحركة إلى بناء قوة سياسية تفرض الشرعية الدستورية الممثلة في قبول مختلف الأطراف (النظام، وخصوم النظام) بالأحكام إلى الإدارة الشعبية والخضوع لها حتى في اختيار نظام الحكم. وكذلك ترسيخ الديمقراطية المتمثلة في ضمان العمل السياسي المنظم في إطار التعددية السياسية وتداول السلطة، وكذلك الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وضمان حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير.
وأصدرت الحركة الوطنية للتغيير والإصلاح مجلتها (شؤون ليبية) وكان إصدار العدد الأول في يناير 1995م كما أصدرت نشرة إخبارية بعنوان "التغيير والإصلاح"، إلاَّ أن هذه المجلة والنشرة قد توقفت عن الإصدار وحل محلها صفحة الإلكترونية، وقت توقفت هي أيضاً.
2 – هيئة التنسيق للقوى الوطنية الديمقراطية الليبية:
تأسست هذه الهيئة في صيف 1992م في جنيف برئاسة الراشد عبد المنعم الهوني وكانت تضم مجموعة من الشخصيات المستقلة وبعض ممثلي التنظيمات.
وتسعى هذه الهيئة إلى وضع دستور عصري يضمن التعددية السياسية وإقامة بديل وطني ديمقراطي وتصحيح مستوى النظام والمصالحة معه، كما سمح بالحريات العامة كحركة الكلمة وإبداء الرأي والفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، إلاَّ أن الراشد عبد المنعم الهوني أنهى صراعه مع النظام وذلك بالعودة إلى ليبيا وأصبح ممثل ليبيا الدائم لدى الجامعة العربية في سبتمبر 2000م.
الجيش الوطني الليبي.. الحركة الليبية للتغيير والإصلاح:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وهم مجموعة العسكريين المنشقين عن الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، فبعض الضباط الجنود استمروا في صفوف الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا وانضم البعض الآخر إلى الحركة الليبية للتغيير والإصلاح، وترك بعضهم المنظمتين معاً، وتمسكت بحل من الجبهة والحركة باسم الجيش الوطني الليبي فأصبح هناك جيشان (الجيش الوطني الليبي.. الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا).

وكان من أهدافه إسقاط النظام وإقامة نظام دستوري ديمقراطي بدلاً منه، وأصدر الجيش الوطني للحركة نشرة دورية تحت اسم (الراصد)، كما أصدر كتيباً بعنوان "قضية التغيير في ليبيا"، رؤية سياسية لمسار التغيير في ليبيا، ويعتبر الجيش الوطني الليبي الحركة الليبية للتغيير والإصلاح جزءاً من الحركة الليبية للتغيير والإصلاح يتبنى سياسته وأهدافه ويلتزم ببرامجها النضالية والسياسية.

سقوط حركة المعارضة الليبية بتنظيماتها المتعددة تطورات وانعكاسات كثيرة خلال العقود الثلاثة الماضية (1975 – 2005م)، وكان عقد الثمانينات من القرن الماضي أفضل أوقاتها من حيث عدد المنتمين إلى تلك التنظيمات، ومن حيث الدعم العربي والدولي، وقد بلغ عددها اثني عشر فصيلاً كانت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا أكبرها عدداً وأكثرها تأثيراً بسبب قدرات النخبة التي قادتها حينئذٍ وسبب الدعم المالي والذي كسبه من الليبيين من بعض الدول العربية.

ومع بداية التاسع من القرن الماضي وصلت تلك التنظيمات إلى حالة الضعف والتشردم وخاصة بعد أن فقدت كل الدعم العربي والدولي وأصبح النظام السياسي في ليبيا أكثر قدرة على تصحيح علاقاته إقليمياً ودولياً، ولجأت جميع قوى المعارضة المتبقية في ساحة العمل إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وبدأت هذه القوى تكابد وتصارع من أجل البقاء ولو في مستوى الحد الأدنى من الحضور مترقبة المناخ المناسب.

وفي يونيه من عام 2005م تمكنت تلك التنظيمات الضعيفة من جمع قواها واستطاعت أن تنجح في الاتفاق على تصور محدد الأهداف ووسائل عملها وهو ما طرح في مؤتمر لندن وأصبح يعرف بمشروع (التوافق) بين سبعة فصائل وعدد كبير من المستقلين.

وبالتالي فإنه قد اختفت بعض التنظيمات فعلياً عن ساحة المعارضة الليبية في الخارج دون أن تعلن عن تجميد نشاطها كمؤسسة أو حل تنظيمها، بل هناك تنظيمات ذهب قائد هيئتها القيادية أو رئيسها إلى ليبيا دون أن يعلق ذلك التنظيم عن موقفه من قرار رئيسه.

وبالتالي فإن هذه المنظمات لم يكن لها دور في الحياة السياسية في ليبيا ولا في الانتخابات، حيث كانت الانتخابات أو ما يسمى بالتصعيد يقوم برفع الأيدي لا بالاقتراع السري، وتم في أماكن واسعة ومفتوحة، وكان يعتمد على الاعتبارات القبلية والتشاورية.

النشاط السياسي بعد ثورة 17 فبراير:

تم تشجيع النشاط السياسي ورفع القيود التي تجرم تشكيل الكيانات السياسية رسمياً في 14 يناير 2012م من قبل المجلس الوطني الانتقالي، وجعل من ممارسة الحقوق السياسية حقاً لكل المواطنين، حيث أصدر القانون في 24 أبريل 2012م بشأن تشكيل الكيان السياسي، ونصت المادة رقم (9) مفهوم الكيان السياسي الذي عرفه بأنه عدد من الأفراد ينضمون في شكل تجمع أو ائتلاف ويرتبطون بفكر سايسي بغرض المشاركة في انتخابات المؤتمر الوطني العام.

ولا يكون عدد الأعضاء المؤسسين لأي حزب سياسي أقل من 250 عضو ويمنع على الأحزاب السياسية تشكيل أي وحدات عسكرية أو شبه عسكرية.

كما نصت المادة رقم (18) أن الأحزاب لا يجوز أن تتلقى تمويلات من الخارج، وصدر قانون آخر بشأن تنظيم الأحزاب السياسية في 2 مايو 2012م، حيث حذر من تشكيل الأحزاب على أساس ديني، عرقي، قبلي، إلاَّ أن هذا القانون واجه اعتراضات من الأحزاب السياسية التابعة لجماعة الأحزاب المسلمين وتم الانقلاب عليه بسرعة من مجلس القضاء، وقد سارعت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بتسجيل المرشحين بدل فرض قانون الأحزاب بسبب الارتباك بين الأحزاب حول متطلبات تسجيل المرشحين، ذلك لأنه عندما صدر هذا القانون كان قد تشكل على الأرض عشرات الأحزاب المعروف منها وغير المعروف بلغ عددها 142 كياناً سياسياً، وقدم 125 من الكيانات السياسية قوائم للمرشحين في الانتخابات بلغ عددها 377 قائمة للانتخابات في 20 دائرة انتخابية فرعية بالتمثيل النسبي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ورغم التوجه نحو التعددية الحزبية بعد عام 2011م، إلا أن البنية الاجتماعية ظلت فاعلاً أساسياً، حيث لعبت القبيلة دوراً محورياً في إعادة إنتاج السلطة وتوجيه العملية الانتخابية في ليبيا [1].

ومن بين الأحزاب الأكبر والأشهر:

1 – حزب تحالف القوى الوطنية:

برئاسة محمود جبريل وزير التخطيط السابق في ظل نظام القذافي ورئيس المجلس التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي وهو ائتلاف من الأحزاب والجماعات غير الربحية والتنظيمات السياسية، وبلغ عدد المرشحين في هذا الحزب 70 مرشحاً من مختلف أنحاء البلاد، ويضم الائتلاف نزعات ليبرالية على الرغم من أنه يدعو إلى الإسلام المعتدل في ليبيا.

2 – حزب العدالة والبناء:

برئاسة محمد صوان وهو سجين سياسي سابق في ظل القذافي ويمثل هذا الحزب الذراع السياسية لجماعة الأخوان المسلمين في ليبيا والتي تأسست عام 1945، وكانت محظورة في ليبيا وتم تأسيسه مرة أخرى عام 2011 وكان من المتوقع أن يكون له أداء جيد في الانتخابات، وكان عند الأعضاء المرشحين 73 مرشحاً.

3 – الحزب الوطني:

وهو أبرز الأحزاب السياسية الإسلامية المتشددة برئاسة عبد الحكيم بالحاج ويستشهد هذا الحزب بالإسلام كإطار مرجعي في جميع مناحي الحياة، لكنه بقوله أنه يسعى لديمقراطية معتدلة، وبلغ عدد مرشحيه 59 مرشحاً.

4 – حزب الجبهة الوطنية:

برئاسة يوسف المقريف كان من بين الذين حصلوا على دعم المنشقين الأولين من نظام القذافي الفارين من البلاد في عام 1980م عندما كان سفيراً في الهند وأنشأ عام 1981م الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا وأصبح زعيماً عليها، وتأسس هذا الحزب مرة اخرى عام 2012م ويعتبر هذا الحزب ليبرالي يسعى لحكومة ديمقراطية ودرجة من اللامركزية، ويبلغ عدد مرشحيه 45 مرشحاً.

5 – حزب التيار الإسلامي:

ويعتبر هذا الحزب السياسي المعتدل ويعارض التطرف الإسلامي بقيادة علي الترهوني وزير النفط.

6 – حزب الأصالة:

برئاسة عبد الباسط غويلة، وينتمي هذا الحزب إلى الجماعات الإسلامية السلفية، ونظراً لأن القوانين الانتخابية تقتضي بوجوب أن تكون النساء على القائمة فقط طرح هذا الحزب بعض المرشحات بالإضافة إلى العديد من الأحزاب الصغيرة الأخرى.

وقد شاركت هذه الأحزاب في انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م، حيث تم انتخاب (80) عضواً للمؤتمر الوطني العام من 200 عضو على أساس نظام التمثيل النسبي في قوائم انتخابية مغلقة تقدمها الكيانات السياسية في 20 دائرة فرعية، وقد شهدت هذه الانتخابات تغليب الروح الوطنية عن الانتماء القبلي، حيث أظهرت النتائج أن معايير الكفاءة والخبرة والنزاهة الوطنية غلبت عند الناخب عن الانتماء القبلي، فهناك أحزاب حققت نتائج جيدة على حساب أحزاب محلية في مناطقها، منها حزب القوى الوطنية، حيث فاز بـ 39 مقعداً من جملة 80 مقعداً من المقاعد المخصصة للقوائم الحزبية، وحزب العدالة والبناء، حيث تحصل على 17 مقعداً. إلاَّ أن النعرة القبلية لم تختفي في العديد من مدن وقرى ليبيا، "وعلى الرغم من عودة العمل الحزبي بقوة بعد عام 2011م، إلا أن تشكل الهوية السياسية للناخب الليبي ظل متأثراً بعوامل تاريخية واجتماعية عميقة؛ فالهوية في المجتمعات المتغيرة تتشكل عبر مسارات معقدة من التماسك

[1] Abdulaziz, A. A. O. (2025). The role of the tribe in the reproduction of power in Libya. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 443-455.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاجتماعي الذي قد يصطدم أحياناً بالأطر الحزبية المستحدثة، مما يجعل الولاء الوطني في حالة صراع دائم مع الانتماءات التقليدية [1]

ويرى البعض أن التمثيل الشعبي لانتخاب الأحزاب بالقوائم المغلقة هو أحد أخطر الأنظمة الانتخابية لارتباطه بشروط معينة غير متوفرة في تركيبة الشعب الليبي، فالمجتمع الليبي تغلب عليه العصبية القبلية بالدرجة الأولى، وقد يقودنا إلى صراعات سياسية واجتماعية لأنه قد يأتي قادة غير مناسبين لتحمل المسؤولية وأحياناً يعمل على إقصاء الأحزاب الصغيرة الضعيفة من أي تمثيل حقيقي لها في المؤتمر، ويصعب العلاقة المباشرة بين الناخب وممثليه، كما أنه يمكن أن يعمل على ترسيخ المحاصصة وعرقلة قيام دولة المواطنة، ويقود إلى فشل المكونات والمجالس التشريعية، بالإضافة إلى تحكم الأحزاب والتكتلات السياسية في عملية اختيار المرشحين، كما تحد من قدرة الناخبين على اختيار من يرغبون قبولهم بالقائمة، وبالتالي ترسيخ ظاهرة الخداع السياسي، وذلك بمحاولة قيام التكتلات والأحزاب بخداع الجماهير بوضع الرموز والشخصيات التي لها رصيد شعبي على رأس القوائم المغلقة مع أشخاص آخرين قد يكونوا غير مؤهلين وقادرين على لعب دور في المؤتمر الوطني، كما أن مسار الحياة السياسية لم يبق محكوماً بالمؤشرات التي أظهرتها الانتخابات الأولى، بل تحكمت فيه عدة عوامل منها الولاءات الغير معلنة لأعضاء 120 المنتخبين عن القوائم الفرعية وانتماءاتهم السياسية التي برزت في أعقاب الاستقطابات بين الأحزاب والتيارات المنافسة والفشل المستمر للحكومات. أما انتخابات مجلس النواب 2014م لم يكن هناك تمثيل للأحزاب فيها واقتصرت على النظام الفردي.

وفي الختام، فإن الانتقال بليبيا من مرحلة التخبط السياسي إلى الاستقرار الحزبي يتطلب تبني منهجية التنبؤ والاستشراف المستقبلي في صناعة القرار الاستراتيجي؛ إذ لا يمكن بناء نظام انتخابي مستدام دون قراءة دقيقة للتحولات الاقتصادية والسياسية القادمة، لضمان عدم تكرار تجارب الإقصاء أو الانهيار الحزبي التي شهدتها العقود الماضية [2] . كما أن إشكالية فاعلية التشريعات كعائق أساسي في المسار السياسي الليبي؛ فإصدار القوانين المنظمة للعمل الحزبي أو الانتخابي لا يعد كافياً ما لم تتوفر آليات تنفيذية تدعم مسارات التنمية المستدامة للديمقراطية، وهو ما نلاحظه في تعثر العديد من المسارات التشريعية نتيجة لغياب البيئة القانونية المتكاملة [3] .

النتائــج:

1- مرت ليبيا من حق تأسيس الأحزاب في العهدين الملكي والعسكري وحرمت بذلك من حق كان يمكن التواصل من خلاله إلى محصلة الاتجاهات والرؤى التي تطرحها القوى السياسية الليبية المعاصرة.

2- تأثرت الانتخابات في العهد الملكي بالتدخلات الأجنبية المتكررة حيث أشارت العديد من الشكوك حول الانتخابات بتدخل أجهزة الدولة في الانتخابات بما يحقق لها الأغلبية.

3- بينما الانتخابات (التصعيد) في العهد العسكري تم بانتخاب كل مرشح برفع الأيدي لا الاقتراع السري المعمول به في سائر بلدان العالم وبالتالي لا تخضع لرقابة ومتابعة أجهزة متابعة انتخابات مستقلة ونزيهة وتعتمد على الاعتبارات القبلية والعشائرية.

4- أما بعد ثورة 17 فبراير فقد شجعت على النشاط السياسي وجعلت من ممارسة السلطة حقاً لكل المواطنين برفع القيود التي كانت تجزم بشكل الكيانات السياسية، إلاَّ أن المشكلة ظهرت على الساحة العديد من الأحزاب قبل صدور قانون ينظمها.

5- تنافست الأحزاب في الانتخابات باستخدام التمثيل النسبي بالقوائم المغلقة في انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م ورغم أن نتائج هذه الانتخابات غلبت الروح الوطنية عند الناخب على الانتماء القبلي، إلاَّ أن الانتماء القبلي ظهر واضحاً في العديد من مدن وقرى ليبيا حيث اعتمد بعض المرشحين على الحشد

[1] Ogrban, F. M. M. (2025). The impact of trade routes on shaping hybrid identity and social cohesion in West Africa (11th-14th centuries AD). Al-imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 98-106.

[2] Dileab, A. K. (2026). Forecasting the future: Economic projections and strategic decision-making in Libya. Al-imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 467-489.

[3] Hadeedan, E. M. A. (2026). The effectiveness of environmental legislation in supporting sustainable development pathways. Al-imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 147-164.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

القبلي في حملاتهم الانتخابية والارتقاء الملحوظ بنسبة التصويت للمرشحين في المناطق التي ينتمون إليها لأن العديد من المرشحين القاطنين في المدن الكبرى قاموا بالترشح في مناطق مسقط رأسهم.

الخاتمة:

إن النظام الانتخابي المتبع في مجلس النواب الليبي 2014م نظام الأغلبية الفردي غير مناسب لليبيا في ظروفها الحالية من انتشار السلاح والنزاع والتوتر بين المناطق مازال قائماً، فالمجتمع الليبي يغلب عليه العصبية القبلية بالدرجة الأولى، والنظام الفردي يحول القبيلة من ظاهرة اجتماعية إلى مؤسسة دستورية، وسيؤجج العصبة والقبلية؛ لأنه يعتمد على المنافسة الحادة والصراع بين المرشحين، حيث يجد السلاح والتشكيلات العسكرية طريقها عبر الناخبين والمرشحين بسهولة ويسر، بالإضافة إلى غياب البرامج السياسية، وبالتالي الناخب يصوت لهوية وليس لبرنامج، وهو أحد الأسباب الرئيسية لانقسام ليبيا في الوقت الحالي، وهذا ما نتج عنه برلمان مفتت.

وعليه لابد من إقامة نظام انتخابي مختلط بين نظام قوائم يجبر الناخب يصوت لفكره، ويجبر السياسي يبني حزب عابر للقبيلة ونظام فردي لاحترام رغبة الناخب لانتخابات أبناء قبيلته، وهذا يظهر ثقافة الناخب الليبي وولاءه القبلي والمناطقي، وضعف ثقافة الحزبية التي تكاد تكون معدومة.

المراجع

أولاً: الكتب العربية

[1] البدراوي، حسن. (2009). الأحزاب السياسية والحريات العامة: دراسة مقارنة في حرية تكوين الأحزاب، حرية النشاط الحزبي، حق تداول السلطة. دار المطبوعات الجامعية.

[2] بروشين، فارا. (2005). تاريخ ليبيا: من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1999م (عماد حاتم وميلاد المقرحي، مترجمون؛ ط. 3). مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

[3] بن حليم، مصطفى أحمد. (1992). صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي. مطابع الأهرام.

[4] الشريف، مفتاح السيد. (2010). نشأة الأحزاب ونضالاتها (ط. 1). الفرات للنشر والتوزيع.

ثانياً: الكتب الأجنبية

[5] Khadduri, M. (1963). Modern Libya: A study in political development. Johns Hopkins Press .

[6] Emran Mukhtar Abdulsalam Hadeedan. (2026). The Effectiveness of Environmental Legislation in Supporting Sustainable Development Pathways. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 147-164. https://al-imadjournal.ly/index.php/ajhas/article/view/43

[7] Abubaker Khalifa Dileab. (2026). Forecasting the Future: Economic Projections and Strategic Decision-Making in Libya. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 467-489. https://al-imadjournal.ly/index.php/ajhas/article/view/68

[8] Faisel Mohammed Mohammed Ogrban. (2025). The Impact of Trade Routes on Shaping Hybrid Identity and Social Cohesion in West Africa (11th-14th Centuries AD). Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 1(2), 98-106. https://al-imadjournal.ly/index.php/ajhas/article/view/17

[9] Saeed Mohammed Abu Shanaf. (2026). Pillars and Foundations of Administrative Decentralization and Their Suitability for the Administrative Organization in Libya. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

(AJHAS), 2(1), 62-80. https://al-imadjournal.ly/index.php/ajhas/article/view/36
[10] Saeed Mohammed Abu Shanaf. (2025). The legal basis for the existence of the state and the problem of its subjection to the law. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 1(2), 94-109. https://doi.org/10.65420/cjhes.v1i2.22
[11] Khalid Nasr Faraj Mohammed (2025). National Security in Light of the Transformations of International Alliances. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 1(2), 411-417. https://doi.org/10.65420/cjhes.v1i2.50
[12] Abdulrahman Abdarraim omar Abdulaziz (2025). The Role of the Tribe in the Reproduction of Power in Libya. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 1(2), 443-455. https://doi.org/10.65420/cjhes.v1i2.53
[13] Aisha Al-Jaroushi Ali Al-Jaroushi.(2025) The Government of Muhyiddin Fikini in Libya (March 1963 – January 1964): An Analytical Reading in the Political and Historical Context. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 1(2), 748-757. https://doi.org/10.65420/cjhes.v1i2.79
[14] Aqreerah Ahmed Salem. (2025). The Historical Context of the Formation of the Libyan State before 1951. (2025). Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 1(2), 328-334. https://doi.org/10.65420/cjhes.v1i2.40

ثالثاً: التقارير العلمية والدولية

[15] الاتحاد الأوروبي. (2012). التقرير النهائي لفريق الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات في ليبيا: انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م.
[16] مركز كارتر. (2012). التقرير النهائي حول انتخابات المؤتمر الوطني العام، 7 يوليو 2012م.

رابعاً: المصادر الإلكترونية

[17] فانك. (2013، 30 سبتمبر). الحوكمة في ليبيا. مسترجع من http://chronicle.fanack.com/ar/libya/governance.
[18] ليبيا وطننا. (2003، 18 يونيو). مقالات سياسية. مسترجع من http://www.libya-watanona.com

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJHAS** and/or the editor(s). **AJHAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).